د.م. نادر رياض

مصر المستقبل وانضباط الأسعار

> وليس المقصود من هذا المثال أن يفهمه البعض على أنه دعوة لزيادة الأسعار على المصريين بل هو فى الواقع دعوة لتوحيد الأسعار عند حدها المخفض

أما وقد أصبح لمصر رئيساً منتخباً له منا حق الولاء ومن الشعب بالكامل وتقع عليه المسئولية الرعوية قبل هذا الشعب بالكامل على امتداد الرقعة الجغرافية لبلادنا الغالية وعلى المؤسسات والقوى الوطنية والمجتمعات الصناعية والإنتاجية أن تقف خلفه داعمة له ومتكاملة معه فى الحفاظ على المصالح الوطنية للبلاد سواء على جانبها المادى أوالمعنوى متوحدين خلف الهدف الأسمى ألا وهو بناء مصر المستقبل.. مصر الأمل..ويعن لى فى هذا المقام أن أطرح موضوعاً يمس سلامة الكيان الاقتصادى بأكمله ألا وهو تشوهات الأسعار التى نحياها.

لاشك أن قضية الأسعار من منظورها الاقتصادى تشكل أحد المؤشرات الهامة التى يمكن عن طريقها تقييم الاقتصاد لأى دولة ومعرفة مدى الاستقرار الذى يتمتع به هذا الاقتصاد. وأركز هنا على التناقض فى الأسعار وهو الأمر الذى له حساسيته لارتباط ذلك بمعايير محلية داخلية لا يوجد شبيه لها فى الاقتصاديات العالمية ،مثال ذلك أن أسعار السلع فى ريف مصر وصعيدها تتعرض لزيادات مجحفة رغم وحدة الدولة وانتماء المحافظات للدولة ذاتها.

فلم يعد مقبولاً أن ترتفع أسعار كثير من السلع الأساسية من أرز وسكر وسجائر وشاى كلما بعدنا عن العاصمة. فعلى سبيل المثال فان علبة السجائر تباع بأسعار تزيد عن أسعارها الرسمية كلما بعدت المسافة عن القاهرة كما لو انه يؤدى عنها رسوماً جمركية كلما عبرت من محافظة إلى المحافظة التى تليها.

على الجانب الآخر كيف يستقر مفهوم وحدة الدولة فى ظل تعليمات تحظر نقل أسماك من بحيرة السد شمالاً أو سجائر وحاصلات زراعية أو منتجات بعينها من محافظة إلى أخرى،ومع غرابة هذا الأمر إلا أن أحداً لا يسأل كيف تقوم أجهزة سيادية تابعة للدولة بتنفيذ هذه التعليمات وهى غير المسبوقة بسائر الدول الأخرى. خطورة هذا الأمر انه يمس سيادة الدولة كما يمس حرية انسياب السلع والبضائع والخدمات وهو ما ينادى به دولياً فما بالنا به محلياً؟ يمتد بنا الأمر عمقاً فى الغرابة عندما نرى أن القائمين على تسعير غرف الفنادق يفرقون بين السعر المعمول به للمواطن المصرى عنه للمواطن الأجنبى بفروق تصل فى متوسطاتها إلي٥٠٪ زيادة فى الأسعار للنزيل الأجنبى بدعوى احتسابها على أساس الدولار، وقد يبرر البعض ذلك بأن جهة الإدارة التى تعتمد الأسعار تخص المواطن المصرى بمزايا لها مبرراتها السطحية من نقص الدخل وغير ذلك متناسين أن هذا الأمر فى حد ذاته يمس سيادة الدولة من الحرص على استقرار الأسعار دون تمييز أو تفرقة بين مصرى وغير مصرى إذ إن الجميع نزلاء أو عملاء بمسماهم المتعارف عليه مهنياً.

وليس المقصود من هذا المثال أن يفهمه البعض على أنه دعوة لزيادة الأسعار على المصريين بل هو فى الواقع دعوة لتوحيد الأسعار عند حدها المخفض وكفى الأجنبى أنه تجشم مشقة القدوم إلى بلادنا الجميلة عن طريق البر أو البحر أو الجو ليشعر بعد ذلك أن جميع الأبواب مفتوحة للترحيب به دون مغبة شبهة الاستغلال إذا ما أقام عندنا محترماً قوانين الدولة وأعرافها.وعكس هذا يطبق فعلاً حيث تتمتع الرحلات السياحية أو الوفود الأجنبية بأسعار تصل إلى١٠-١٥دولارفى الليلة بفنادق الدرجة الأولى بمنتجعات البحر الأحمر وهى ميزة لا يحصل عليها المواطن المصرى.

أما الاوكازيونات، فحدث ولا حرج حيث يستغل البعض موسم الاوكازيون ليطرح سلعاً من الذى اتفق على تسميتها فرز ثان أو تلك التى شابها عيوب فى الإنتاج مقابل تلك الأسعار المخفضة حيث يشمل هذا السلوك المعيب كافة السلع باستثناءات محدودة كما لو كان الإنسان لا يستطيع ضميره المهنى أن يخفض الأسعار دون أن ينتقص منها بحسابات جودة المنتج متناسياً أن منظومة الجودة المستقرة فى الدول الصناعية والتى نعمل على اللحاق بها ترفض طرح أى إنتاج معيب بالأسواق.

سأتوقف عند هذا الحد منتهياً إلى أن مثل هذه السلوكيات ليس لها مسمى آخر إلا إضافة عشوائيات جديدة لحياتنا فى وقت لا يسمح فيه المجال لأى عشوائيات إضافية.

وهنا يجب ألا نتناسى أن تصحيح «تشوهات» و«ازدواجية» الأسعار ركيزة أساسية فى الإصلاح المجتمعى الذى يتكامل مع الإصلاح الاقتصادى لبناء مصر التقدمية والأمر قد يبدو صعباً للبعض،إلا أنه فى حقيقته لا يتعدى تراجعاً سهلاً عن الخطأ والسير قدماً فى طريق الحق والصواب.

www.naderriad.com

● كاتب المقال: رئيس مجلس الأعمال المصرى - الألمانى

جريدة الاخبار (صفحة 17) بتاريخ 2014/8/19